الأمم المتحدة

A/70/6 (Sect.13)/Add.1/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: General
22 September 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧*

الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١٣
مركز التجارة الدولية

(البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧)**

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة ٣
التوجه العام ٣
استعراض عام للموارد ١١
معلومات أخرى ١٤
برنامج العمل ١٥

* سيصدر موجز الميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه الوثيقة A/70/6/Add.1.

** A/69/6/Rev.1.

280915 250915 15-16124 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفقات

الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ . . . . . ٢٢

الثاني - النواتج التي أُدرجت في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ولن تُنفذ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ٢٣

الثالث - موجز عن إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات غير المنفذة الصادرة عن هيئات الرقابة ٢٥

لمحة عامة

الجدول ١٣-١

الموارد المالية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٣٩ ٤٥٤ ٩٠٠
مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧[أ]	٣٩ ٤٥٤ ٩٠٠

(أ) بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

الجدول ١٣-٢

الموارد المتصلة بالوظائف

	العدد	الرتبة
الميزانية العادية		
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	١٦٠	١ أ ع م، ١ مد-٢، ٥ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ٢٠ ف-٣، ١٤ ف-٢/١، ٦٩ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	١٦٠	١ أ ع م، ١ مد-٢، ٥ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ٢٠ ف-٣، ١٤ ف-٢/١، ٦٩ خ ع (ر أ)

التوجه العام

١٣-١ إن مركز التجارة الدولية هو وكالة التعاون التقني المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، حيث يتولى الجوانب العملية من تنمية التجارة. وقد أُنشئ المركز في بادئ الأمر من جانب مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) لعام ١٩٦٤، ثم أصبح يعمل منذ عام ١٩٦٨ تحت إشراف مشترك من مجموعة غات/منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة التي تتولى الإشراف عليه عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). والمركز هو الجهة التي تقوم بتنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون المضطَلع بها في مجال تشجيع التجارة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وفقاً لما أكده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥). ويضطلع المركز بالمسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٦، ”الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات“، من البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: خدمات عامة؛ رأ، الرتب الأخرى.

١٣-٢ وما فتئ المركز لأكثر من ٥٠ عاما، يقدم المساعدة المتصلة بالتجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. ولتحسين القدرة التنافسية الدولية لهذه المؤسسات، كُلف المركز بولاية طالبت باعتماد استجابات عملية وفي الوقت المناسب ومعدلة حسب الطلب ومتكاملة، ضمن بيئة شهدت تغييرات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية. واستمر المشهد العالمي للتجارة والتنمية في التطور من خلال زيادة الدعوات لتكون التنمية مستدامة وشاملة للجميع، مع التركيز على الاعتبارات الجنسانية - وخاصة التمكين الاقتصادي للنساء والبنات - بالإضافة إلى توظيف الشباب. وهذا في ظل خلفية تتمثل في وجود قوى فاعلة جديدة، وأنماط جديدة للإنتاج والتجارة والابتكارات التكنولوجية.

١٣-٣ ومن المرجح أن تكرر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي من المقرر أن ينظر فيها في عام ٢٠١٥، التأكيد على التزام المجتمع الدولي بتعزيز الرخاء الاقتصادي المشترك والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، من خلال اعتبار القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده أعظم الأهداف. وتهدف الخطة المقترحة إلى جذب التنمية الاقتصادية والتجارة إلى مركز الاهتمام، كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والحد من الفقر. ونظرا لأن معظم القطاع الخاص يتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، ولا سيما في البلدان النامية، فإن دورها في تحقيق التحول سيكون حاسما. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الناجحة دعامة النمو الاقتصادي، وتزيد الطلب على العمالة بالنسبة للنساء والشباب، وتساعد على رفع مستويات المعيشة. ويمكن زيادة تعزيز مساهمتها من خلال زيادة قدراتها التنافسية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

١٣-٤ ويحتل مركز التجارة الدولية من خلال ولايته موقعا جيدا لدعم هذه الخطة للتجارة والتنمية وأهداف التنمية المستدامة والمساهمة في تحقيقها وكذلك لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستفادة من اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويعمل مركز التجارة الدولية مع البلدان النامية على تعزيز الشراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحكومات وغيرها من الشركاء الاستراتيجيين لتوفير بناء القدرات على نحو مستدام يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم اغتنام الفرص القائمة والجديدة. وعندما تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على معلومات السوق، وعندما تكون قادرة على الحصول على التمويل وبناء القدرات والمهارات، فإنها تصبح أكثر قدرة على المنافسة والارتباط بالأسواق الدولية ويمكن أن تولد وظائف أكثر وأفضل.

١٣-٥ وسيسعى المركز إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسيركز المركز من أجل تحقيق هذا الهدف، على الاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المرتبطة بقضايا الاستخبارات التجارية وتنمية الصادرات.

١٣-٦ وسيتناول المركز الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات. وتتمثل رؤيته الاستراتيجية في تعزيز النمو والتنمية الشاملين للجميع والمستدامين من خلال تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية. وفي هذا السياق، تتمثل التحديات الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية في تعزيز إدماج قسم الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي، وتحسين أداء مؤسسات دعم التجارة لصالح المؤسسات، وتحسين القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات.

١٣-٧ وسيواصل المركز تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تصديها لمعالجة مسألة الاستدامة البيئية وتمكين النساء والشباب والمجتمعات الفقيرة اقتصاديا. وسيقوم مركز التجارة الدولية استكمالا لهذه الجهود، بتعزيز دعمه لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل المركز مع الاقتصادات الناشئة لتعزيز تجارة القيمة المضافة والاستثمار ونقل التكنولوجيا.

١٣-٨ وتركز تدخلات المركز على ثلاثة أهداف استراتيجية وهي: (أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي؛ (ب) تحسين أداء مؤسسات دعم التجارة والاستثمار لصالح المؤسسات؛ (ج) تحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٣-٩ وقد احتفل المركز خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائه بتحقيق نجاحات كبيرة نحو ''تأثير التجارة من أجل الخير''، وبذل المزيد من الجهد والقيام به على نحو أفضل. وعلاوة على ذلك، خضع المركز لتقييمين على نطاق المنظمة، أحدهما تقييم مستقل أُجري نيابة عن الجهات المانحة للموارد الخارجة عن الميزانية للمركز، والتقييم الثاني الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد اتخذ كل من التقييمين عام ٢٠٠٦ كنقطة انطلاق، وتوصلا إلى نتيجة مفادها أن المركز في صحة جيدة، ويقدم خدمات قيمة على أرض الواقع، وأشارا إلى المجالات التي يمكن للمركز أن يقوم بإدخال تحسينات.

١٣-١٠ وقد توصل التقييم المستقل، الذي اختتم أعماله في عام ٢٠١٤، إلى نتيجة مفادها أن المركز تمكن بوجه عام من الاستمرار في تقديم خدمات عالية الجودة في مجال تخصصه بطرق ملائمة تتسم بسرعة الاستجابة والفعالية والكفاءة نسبيا، وتنص توصياته الأربع على المستوى الاستراتيجي في أن يقوم المركز بما يلي:

(أ) التحول إلى قاعدة استراتيجية لدعم ونشر مواطن القوة التي ينفرد بها في جهود المعونة العالمية لصالح التجارة؛

(ب) حماية وتطوير أصوله العاملة الرئيسية والمتميزة: قدرته الخاصة على التعامل مع القطاع الخاص في مجال التجارة وتميزه في مجال الخبرة الفنية وتقديم المساعدة التقنية المناسبة؛

(ج) تعزيز الحوكمة بطريقة عملية والاستمرار في تعزيز المساءلة والحد من البيروقراطية إلى أدنى حد ممكن؛

(د) الانتقال إلى المستوى التالي من وضوح الرؤية والمشاركة والفعالية كطرف رئيسي في جهود المعونة العالمية لصالح التجارة.

وقد جُعلت استجابة المركز لهذه التوصيات عنصرا أساسيا من الخطة الاستراتيجية والخطط السنوية اللاحقة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المركز مناقشات مع أصحاب المصلحة بشأن التوصيات الموجهة إلى الجهات التي تقدم الدعم إلى المركز، والجهات التي تموله وإلى المجتمع الأوسع لجهود المعونة لصالح التجارة. كما سبق أن قام المركز باتخاذ إجراءات مفصلة لكل توصية من التوصيات.

١١-١٣ وتم في حزيران/يونيه ٢٠١٥، إبلاغ لجنة البرنامج والتنسيق بنتائج التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمركز (انظر E/AC.51/2015/8). وقد تمثلت النتيجة التي توصل إليها التقييم بوجه عام في أن المركز نجح في تنفيذ أنشطة المشاريع ونواتجها في مجالات البحوث التجارية المتخصصة، وبناء القدرات، ودعم السياسات ودعم القدرة التنافسية للصادرات. وأوصى في تقريره بأن يقوم المركز بما يلي:

(أ) المراقبة المنتظمة لتنفيذ الوحدات التشغيلية لخطط العمل التي تم وضعها استجابة للتقييم الذي أُجري للمركز عام ٢٠١٤ وكذلك للتقييم الحالي، وتقديم تقارير منتظمة عن هذا التنفيذ إلى الفريق الاستشاري المشترك؛

(ب) القيام بصورة تدريجية، باعتماد نهج يتسم بطابع أكثر شمولا واستنادا إلى البيانات في التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات؛

(ج) تنقيح برنامجه وبروتوكول الموافقة على المشاريع لكفالة مواءمتها مع أولويات المؤسسات وتقييمات احتياجاتها الموضوعية، بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام الكافي بالرصد والتقييم وإدارة المخاطر؛

(د) تحسين قدرته على توليد أدلة موثوقة على النتائج التي حققتها تدخلاته، وعلى فعالية هذه التدخلات من حيث التكلفة؛

(هـ) التعجيل بتعميم مراعاة القضايا الشاملة.

وقد قام المركز بالفعل بصياغة مجموعة مفصلة من الإجراءات لكل توصية من التوصيات.

١٢-١٣ وقام المركز في الاجتماع التاسع والأربعين للفريق الاستشاري المشترك المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٥، بالإبلاغ عن التقدم الذي أحرزه في كل من الإجراءات التي اتخذها كجزء من استجابته لهذين التقييمين. ومن مجموع الإجراءات الـ ٢٠ التي اتخذت استجابة للتقييم المستقل، تم إنجاز ٤ منها بالفعل، ويجري تنفيذ الباقي على قدم وساق. ومن الإجراءات الـ ٢٠ التي اتخذت استجابة لتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تم إنجاز أربعة منها، والباقي قيد التنفيذ.

١٣-١٣ وتشكل استجابة المركز لهذه التوصيات أساس التحسينات الكبيرة التي نفذها المركز في فترة السنتين. وفي عام ٢٠١٤، قام المركز بتنفيذ عمليات بناء القدرات على تقديم المساعدة التقنية واستخبارات السوق بمستوى يزيد عن العام السابق بنسبة ٣٥ في المائة، ووصلت النفقات الخارجة عن الميزانية إلى مستوى قياسي قدره ٥٣ مليون دولار. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، تخطى المركز علامة منتصف الطريق لأهدافه لفترة السنتين لكل مؤشر من مؤشرات النتائج باستثناء مؤشر واحد، وبالتالي فقد اختار تحديد أهداف أكثر طموحا لعام ٢٠١٥. وقد تخطى المركز ببقائه ملتزما بتقديم الدعم لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان النامية التي تمر في حالات النزاع وما بعد النزاع والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، هدفه المتمثل في إنفاق ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من المساعدة التقنية لصالح تلك البلدان. وفي عام ٢٠١٤، تم تركيز نسبة ٧٣ في المائة من المساعدة التقنية المخصصة لإقليم أو بلد بعينه على هؤلاء المستفيدين. كما قام المركز بإدخال تحسينات كبيرة في فعالية عملياته وكفاءتها.

١٤-١٣ وفي عام ٢٠١٤، اعتمد المركز خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وتحدد الخطة الكيفية التي يعتزم بها المركز الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات في سياق عالمي مليء بالتحديات حيث يتم الاعتراف بالتجارة والقدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كعوامل هامة تساهم في التنمية المستدامة. وتم وضع الخطة من خلال عملية تشاورية عامة وشاملة للجميع بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة. وتحدد الخطة رؤية للنمو تكفل تلبية طلبات الزبائن من خلال تركيز التدخلات حول ستة مجالات للتركيز، مع البرامج المقابلة، وتعزيز كفاءة هذه التدخلات وفعاليتها.

١٥-١٣ وتنص الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ على النهج الذي يتبعه المركز في تحقيق أهدافه لهذه الفترة، وتحدد النواتج الرئيسية لكل مجال من مجالات التركيز الستة كما هو موضح أدناه. وتجري مواءمة كل مجال من مجالات التركيز هذه مع أهداف التنمية المستدامة:

(أ) تسخير استخبارات التجارة والسوق من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم: توفير المعلومات الاستخباراتية عن التجارة وتدفقات الاستثمار وإمكانية الوصول إلى الأسواق، ومعايير القطاع الخاص وتنميته من خلال حلول على الإنترنت تتصل ببناء القدرات؛

(ب) تهيئة بيئة مواتية للأعمال: العمل مع ممثلي القطاعين العام والخاص لإحداث تغيير في ديناميات التجارة لأي قطاع أو بلد أو إقليم من خلال سياسات واستراتيجيات أكثر ملاءمة للتجارة؛

(ج) تعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار: بناء قدرات مؤسسات دعم التجارة والاستثمار لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على ممارسة التجارة على نحو أفضل؛

(د) الارتباط بسلاسل القيمة: القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنويع روابطها بأسواق التصدير: النُهج القائمة على السوق لبناء القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال التنمية المتكاملة للقطاع والحلول الجاهزة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة بالإضافة إلى معالجة التحديات ذات الصلة بالإنتاج واللوجستيات؛

(هـ) دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والروابط فيما بين بلدان الجنوب: تعزيز التجارة ذات القيمة المضافة والاستثمار ونقل التكنولوجيا بين الاقتصادات الناشئة والدول النامية الأخرى، بما في ذلك أقل البلدان نموا، فضلا عن دعم مبادرات التكامل الإقليمي والتجارة فيما بين بلدان الإقليم؛

(و) تعزيز وتعميم التجارة الخضراء والشاملة للجميع: استخدام التجارة كمنهاج لمعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقا بما في ذلك الفقر والشؤون الجنسانية والشباب والبيئة.

١٣-١٦ كما تحدد الخطة الاستراتيجية التزامات المركز بمواصلة تحسين فعالية المساعدة التقنية من خلال ما يلي:

(أ) أن تكون أكثر تركيزا على تحقيق الأثر؛

(ب) زيادة الفعالية والكفاءة التشغيلية؛

(ج) الاستثمار في الخبرات الفنية وتحسين إدارة الأداء؛

(د) بناء شراكات استراتيجية جديدة، وتعزيز الشراكات القائمة؛

(هـ) زيادة الوعي بتنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية من خلال وضوحها وسهولة الوصول إليها.

١٣-١٧ وسيواصل المركز تنفيذ الالتزامات الواردة في الخطة الاستراتيجية من خلال وضع خطط تشغيلية سنوية وسوف يتابع التقدم المحرز من خلال تقديم تقارير سنوية، وإطلاع هيئاته الإدارية على كل منها.

١٣-١٨ ويقوم الفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية باستعراض برنامج عمل المركز سنويا، ويعتبر الفريق بمثابة المنتدى الرئيسي الحكومي الدولي للسياسات العامة للمركز، وعضويته مفتوحة أمام أعضاء الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. ويقوم مجلس التجارة والتنمية للأونكتاد والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية سنويا باستعراض تقرير الفريق الاستشاري المشترك، بما في ذلك توصياته.

١٣-١٩ ومن أجل أن تظل المنظمات مثل مركز التجارة الدولية متجاوبة في الساحة الديناميكية للتجارة الدولية والتعاون الإنمائي، من المهم أن تكون هذه المنظمات على علم بالتغييرات التي تطرأ على أولويات البلدان النامية واحتياجاتها وأن تقوم بتعديل أهدافها عند الاقتضاء. ولذلك، فإن النهج الجديد للمركز الذي يتجلى في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، والخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ يستفيدان من الدروس المكتسبة من خلال التأكيد على التزام المركز بتقديم الدعم لتنمية التجارة والأعمال

التجارية الدولية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والحفاظ على التركيز بوجه خاص على احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان التي تمر في حالات النزاع وما بعد النزاع والاقتصادات الصغيرة والضعيفة. ويحافظ المركز أيضا على التركيز على الفئات الثلاث التي تتعامل مع المركز وهي: صناع القرار ومؤسسات دعم التجارة والاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسينصب التركيز بوجه خاص على التكامل الإقليمي والفرص التجارية الإقليمية المتاحة، بالإضافة إلى التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة البرنامجية الجديدة لفترة السنتين تعمل على تمكين: التركيز بشكل أفضل على المساعدة على تحسين التنفيذ بالمقارنة مع الهدف العام للمركز؛ وزيادة الاتساق بين الإنجازات المتوقعة للمركز والمؤشرات المرتبطة بها؛ وتحقيق المزيد من شمول الجميع مع البعد الجنساني لتنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية الذي يمكن تصوره على نحو أفضل من خلال اثنين من المؤشرات المخصصة. ويجري وضع نظرية للتغيير لكل من البرامج المبينة في الخطة الاستراتيجية لكفالة تحقيق أقصى قدر ممكن من الاتساق مع الأهداف الاستراتيجية للمركز وتسهيل التحول نحو مزيد من تحليل الأثر.

١٣-٢٠ وسيواصل المركز في تنفيذ برامجه، سعيه لتزويد البلدان المتعاملة معه بخدمات وبرامج ذات جودة عالية وتكلفة منخفضة، ومصممة خصيصا لكي تلائم الاحتياجات والظروف التي تنفرد بها هذه البلدان، وكفالة استمرار أعماله في الأجل الطويل. وهناك عامل أساسي في استراتيجية المركز يتمثل في الصقل المتواصل لأدواته ومنهجياته لكفالة تقديم المساعدة التقنية على نحو يتواءم باستمرار مع الاحتياجات المتطورة بسرعة للنظام التجاري العالمي.

١٣-٢١ وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يعتزم مركز التجارة الدولية التصدي لهذه التحديات من خلال الاستمرار في ترشيد استخدامه للموارد المتاحة من الميزانية العادية لدعم البحوث التطبيقية والأدوات والمنتجات وإعداد البرامج. وسوف تستخدم موارد الميزانية العادية لتطوير السلع العامة العالمية في شكل استخبارات التجارة والأسواق واستنباط أدوات عامة يقوم بتكييفها وتطبيقها لاحقا كل مؤسسة أو منظمة شريكة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويكفل هذا التركيز على البحوث التطبيقية ارتفاع مستوى التعاون التقني المقدم من المركز، وتنفيذه في الوقت المناسب وعلى نحو فعال من حيث التكلفة في الميدان. ويجري حاليا تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة من وسائل دعم البحوث وتقديم المساعدة التقنية. ولا يزال الطلب على المساعدة التقنية من المركز يتجاوز حدود الموارد المتاحة، مما يدفع المركز إلى البحث عن طرق مبتكرة لتقديم مساعداته.

١٣-٢٢ وسيعمل المركز خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على تعزيز تعاونه مع أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان التي تمر في حالات النزاع وما بعد النزاع والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، التي تشكل أكبر طلب على موارده، من

خلال افتتاح ترتيب للاتصال في أديس أبابا. ويهدف هذا الترتيب إلى كفالة زيادة التواجد وتسخير التآزر للاستجابة في الوقت المناسب واستمراريتها وتأثيرها. وسيتم بذل الجهود اللازمة لتعزيز إشراك أصحاب المصلحة والتواصل والاتصال معهم على نحو يشمل الجميع؛ ووضع المعارف القطرية والإقليمية؛ ودعم وضع مبادرات المركز وتنفيذها؛ وتعزيز فرص تعبئة الموارد؛ ومواصلة بناء علاقات مع ممثلي الجهات المانحة وسائر الشركاء الاستراتيجيين في الميدان، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل هذه البلدان والمناطق ذات الأولوية.

١٣-٢٣ وقد ازداد المستوى المطلوب من التنسيق والمشاركة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك زيادة كبيرة من خلال الاعتماد الوشيك لأهداف التنمية المستدامة. ولذلك، فإن المركز سيقوم بتعزيز تمثيله الحالي في نيويورك من مستشار غير متفرغ إلى موظف فني يعمل بدوام كامل من رتبة ف-٥ يزود بدعم الأمانة، ويمول كلاهما من التبرعات المقدمة للمركز. وسيساهم تعزيز هذا الوجود في إبراز مسألة قيمة المركز؛ وتعميق الشراكات مع القطاع الخاص والشركاء الاستراتيجيين الآخرين في الأمم المتحدة من أجل النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ واستخدام التمويل على نحو أفضل لصالح البلدان المستفيدة من المركز.

١٣-٢٤ وسيقوم مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين، داخل شعبة تنمية الأسواق، بتعزيز القدرات العامة لمركز التجارة الدولية في مجال التحليل المتصل بالتجارة والتحليل الاقتصادي مع التركيز بشكل خاص على القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقع في صلب ولاية المركز. وسوف يساهم التحليل الذي سينتجه مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين مساهمة بارزة في تعزيز تصميم المركز لمشاريع وأدوات المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة والتقييمات المنبثقة منها. وتتمثل المنتجات الأولية للمكتب في التقرير السنوي الرئيسي عن القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والدراسة الاستقصائية المتكررة لفحص القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة بروز أهمية المركز، ومعالجة إحدى أهم التوصيات التي قدمها التقييم المستقل لمركز التجارة الدولية، وتقديم تحليل جديد مهم عن حالة القطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٣-٢٥ ومن خلال عمل قسم تسهيل التجارة وتسخير السياسة لصالح الأعمال التجارية في شعبة دعم الأعمال والمؤسسات، سيعمل المركز على تعزيز مساعداته إلى صانعي القرار وواضعي السياسات في تهيئة بيئة أعمال مواتية للتجارة، وشحذ تركيزه على تقديم خدمات دعم تيسير التجارة. وسوف يؤدي هذا إلى تعزيز كبير لقدرة المركز على دعم أعضائه في تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتسهيل التجارة المبرم في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نظرا لتركيزه بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الترتيبات الإدارية لمركز التجارة الدولية

١٣-٢٦ أقرت الجمعية العامة، في الفرع ”أولا“ من قرارها ٥٩/٢٧٦، الترتيبات الإدارية المنقحة للمركز على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/59/405). ووفقا لهذه الترتيبات الإدارية، وبعد مشاورات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، يقدم اقتراح في شكل كراسة مبسطة، في الربع الثاني من السنة التي تسبق الفترة المالية المقبلة إلى الجمعية العامة وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، مع الطلب بأن تحيط الهيئتان علما بالمستوى المخطط للموارد التي ستطلب. وتقدَّم الميزانية البرنامجية المقترحة المفصلة (كراسة طويلة) إلى الجمعية العامة وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في الربع الرابع من السنة السابقة للفترة المالية المقبلة.

١٣-٢٧ ومنذ تنفيذ الترتيبات الإدارية المنقحة في عام ٢٠٠٥، تم تقديم طلبات لتحسين تنسيق عملية إعداد الميزانية. وفي الآونة الأخيرة، قامت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٣٦ من تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/7/Add.6)، بحث الأمين العام على تكثيف جهوده لتبسيط الترتيبات القائمة بحيث لا يطلب من اللجنة إلا استعراض واحد في السنة السابقة للفترة المالية. وعليه، وبعد التشاور مع ممثلي الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، تم التوصل إلى أنه لن تكون هناك حاجة إلى قيام المركز بتقديم كراسة مبسطة على النحو المتوخى في الترتيبات الإدارية الحالية اعتبارا من فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ومع ذلك، ينبغي للمركز أن يواصل تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة المفصلة لهيئات الاستعراض والجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في الربع الرابع من السنة السابقة للفترة المالية.

١٣-٢٨ لذلك، يقترح وقف تقديم كراسة مبسطة على النحو المتوخى في الترتيبات الإدارية الحالية، يبدأ نفاذه لدى إعداد مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. بيد أنه سيشار إلى مستوى الموارد المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بالفرنك السويسري وما يعادله بدولارات الولايات المتحدة في تصدير ومقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة، وبالتالي كفالة إدراج احتياجات الميزانية المقترحة في إطار هذا الباب في الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين المعنية.

استعراض عام للموارد

١٣-٢٩ عملا بالترتيبات الإدارية لمركز التجارة الدولية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٢٧٦، يتضمن هذا التقرير احتياجات المركز من الموارد بالفرنك السويسري. وتبلغ الموارد الإجمالية المقترح تخصيصها لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٧٥ ٥٠١ ٧٠٠ فرنك سويسري (بعد إعادة تقدير التكاليف)، بسعر صرف قدره ٠,٩٥٠ فرنك سويسري للدولار الواحد.

١٣-٣٠ ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات المتنوعة من مختلف المصادر لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري.

١٣-٣١ ويبين الجدول ١٣-٣ أدناه احتياجات فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بالفرنك السويسري، بعد إعادة تقدير التكاليف. ولذلك تقدر المساهمة الصافية لكل منظمة من المنظمات الأم لمركز التجارة الدولية بنحو ٨٥٠ ٥٥٠ ٣٧ فرنك سويسري (أي ٥٠ في المائة من مبلغ ٧٠٠ ١٠١ ٧٥ فرنك سويسري)، بعد مراعاة الإيرادات المتنوعة التي تبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، أو ما يعادل ٢٠٠ ٥٢٧ ٣٩ دولار.

الجدول ١٣-٣

الموارد المالية حسب العنصر (الميزانية الكاملة)[أ]

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

(١) الميزانية العادية

(حصة مساهمة كل منظمة من المنظمات الأمّ بالتساوي)[ب]

العنصر	نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣[ج]	اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	التغيرات في الموارد: تعديل فني (الاحتياجات غير المتكررة، مخصصات لفترة السنتين لتمويل الوظائف)	ولايات جديدة وتغييرات فيما بين العناصر	تخفيضات إضافية تمشيا مع أحكام القرار ٢٦٤/٦٩	أوجه الكفاءة تمشيا مع القرار ٢٦٤/٦٩	المجموع	النسبة المئوية	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
برنامج العمل											
البرنامج الفرعي ٦ الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات	٧٠ ٩٣٢,١	٧٣ ٣٩٧,٦	–	–	–	–	–	–	٧٣ ٣٩٧,٦	١ ٧٠٤,١	٧٥ ١٠١,٧
المجموع الفرعي، ١	٧٠ ٩٣٢,١	٧٣ ٣٩٧,٦	–	–	–	–	–	–	٧٣ ٣٩٧,٦	١ ٧٠٤,١	٧٥ ١٠١,٧

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر	نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	نفقات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
برنامج العمل	٧٥ ٧١١,٢	١٠٢ ٧٠٠,٠	١١٩ ٧٠٠,٠
المجموع الفرعي، ٢	٧٥ ٧١١,٢	١٠٢ ٧٠٠,٠	١١٩ ٧٠٠,٠
المجموع (١)+(٢)	١٤٦ ٦٤٣,٣	١٧٦ ٠٩٧,٦	١٩٤ ٨٠١,٧

(أ) استُخدم سعر صرف قدره ٠,٩٥٠ فرنك سويسري للدولار الواحد في تحديد ما يعادل تلك الموارد بدولارات الولايات المتحدة.

(ب) الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

(ج) الحجم الإجمالي للنفقات المتكبّدة بالفرنك السويسري، التي يبلغ نصيب الأمم المتحدة منها ٥٠٠ ٤٦٦ ٣٥ فرنك سويسري، وهو ما يعادل ٤٠٠ ٧٣٥ ٣٩ دولار.

الجدول ١٣-٤

الموارد المتصلة بالوظائف (الميزانية الكاملة)

	الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية		الوظائف المؤقتة					
			الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية[أ]		المجموع	
الفئة	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧
الفئة الفنية والفئات العليا								
أ ع م	١	١	-	-	-	-	١	١
مد-٢	١	١	-	-	-	-	١	١
مد-١	٥	٥	-	-	١	-	٦	٥
ف-٥	٢٠	٢٠	-	-	٢	١	٢٢	٢١
ف-٤/٣	٥٠	٥٠	-	-	٦	٧	٥٦	٥٧
ف-٢/١	١٤	١٤	-	-	-	١	١٤	١٥
المجموع الفرعي	٩١	٩١	-	-	٩	٩	١٠٠	١٠٠
الخدمات العامة								
الرتب الأخرى	٦٩	٦٩	-	-	١١	١١	٨٠	٨٠
المجموع الفرعي	٦٩	٦٩	-	-	١١	١١	٨٠	٨٠
المجموع	١٦٠	١٦٠	-	-	٢٠	٢٠	١٨٠	١٨٠

(أ) الوظائف العشرون مموّلة في إطار تكاليف دعم البرامج.

الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية

١٣-٣٢ تشير التقديرات إلى أنه سوف تتاح موارد من خارج الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تبلغ حوالي ١٢٦,٠ مليون دولار، أي ما يعادل ١١٩,٧ مليون فرنك سويسري. وهذا ما يمثل زيادة قدرها حوالي ١٧ في المائة، من حيث دولارات الولايات المتحدة، من إجمالي النفقات المقدرة الممولة من خارج الميزانية المتكبدة/المتوقعة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتكمل الموارد من خارج الميزانية اعتمادات الميزانية

العادية وتمكن المركز من تنفيذ مشاريعه في مجال التعاون التقني باستخدام قاعدة الأدوات والمعرفة التي تم وضعها باستخدام موارد الميزانية العادية.

معلومات أخرى

١٣-٣٣ اعترفت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها عن وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/6) بأن المركز قد وضع خطة شاملة لإطار الميزانية وتخصيص الموارد لمهامه في مجال التقييم. وستبلغ موارد التقييم في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٠٠٠ ٦١٣ ١ دولار، تتضمن مبلغ ٠٠٠ ٢٥٨ ١ دولار في إطار الميزانية العادية (بما في ذلك وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ و ٠٠٠ ٤٠٠ فرنك سويسري مخصصة لأنشطة التقييم)، و ٠٠٠ ٣٥٥ دولار موارد من خارج الميزانية.

١٣-٣٤ ويتمثل الدافع وراء برنامج العمل السنوي للتقييم في توصيات التقييم المستقل لمركز التجارة الدولية (٢٠١٤)، وتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمركز التجارة الدولية (٢٠١٥)، وفريق الأمم المتحدة المعني بتقييم استعراض الأقران لوظيفة التقييم في مركز التجارة الدولية ٢٠١٥/٢٠١٦. ويتعين أن تراعي معايير تحديد الأولويات واختيار التقييم ما يلي: تقييم المخاطر، والخطة الاستراتيجية للمركز للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وحافظة مركز التجارة الدولية، وبلوغ أجل العمليات، وقيمة الابتكار والتعلم، وإمكانات التنمية الاستراتيجية المستقبلية، ودقة نظرية التغيير وتوقيتها. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لمهمة التقييم وأساليبه بهدف إدخال تحسينات تدريجية. وسيتم خلال فترة السنتين إدخال التحسين من خلال ما يلي: تدريب موظفي المركز على مهارات التقييم؛ (ب) تحسين أسلوب قياس الأثر؛ (ج) تعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة في مجال التقييم ولا سيما المنظمتان الأم للمركز وهما (منظمة التجارة العالمية والأونكتاد) بالإضافة إلى الدول الأعضاء.

١٣-٣٥ وستقوم وحدة التقييم التابعة للمركز بإنتاج وتقديم الخدمات التالية: (أ) تقييم مستقل للبرامج والوظائف والعمليات التجارية في مركز التجارة الدولية؛ (ب) خدمات استشارية بشأن التقييم والرصد والإبلاغ على مستوى البرامج/المشاريع؛ (ج) التقييم الذاتي، وإنشاء آليات للتحقق، والتدريب على التقييم؛ (د) تطوير أساليب تقييم الأثر في المركز؛ (هـ) الاتصال مع الجهات الخارجية وإقامة شراكات معها.

١٣-٣٦ وقد صُمم برنامج منشورات المركز، الذي يشكل جزءا من برنامجه الشامل للتعاون التقني، لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومؤسسات دعم التجارة والاستثمار، وواضعي السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الحصول بيسر على المعلومات وتحليلها لدعم تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية. وستشكل القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الموضوع الرئيسي لبرنامج المنشورات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وعلى رأسه المنشور السنوي

الرئيسي للمركز، ”منظور القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم“. وسوف تجري مواءمة البرنامج بشكل دقيق مع مجالات التركيز الستة للخطة الاستراتيجية للمركز، مما سيؤدي إلى انخفاض عام في عدد المنشورات المقرر إصدارها بالمقارنة مع الفترات المالية السابقة مع إيلاء قدر أكبر من التركيز والاهتمام للشركاء وأصحاب المصلحة. وسيقوم المركز خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بتجديد وتعهد مكتبته الرقمية التي تحتوي على نصوصه المرجعية الأكثر شعبية؛ وسيواصل إصدار منشورات موجهة إلى قطاعات وأقاليم محددة؛ وسيقدم مجموعة مختارة من مقالات الرأي ذات القيمة العالمية التي تتناول القضايا الرئيسية التي تؤثر على التجارة. وسيقوم المركز بإتاحة هذه الخدمات العامة على نطاق أوسع للمتعاملين معه من خلال تحسين موقعه الشبكي ونظم التوزيع المعمول بها لديه.

١٣-٣٧ ومن المتوقع أن تصدر المنشورات المتكررة وغير المتكررة على النحو الموجز في الجدول ١٣-٥ أدناه.

الجدول ١٣-٥

موجز المنشورات

المنشورات	المنشورات الفعلية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣			المقدرة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥			المقدرة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		
	المطبوعة	الإلكترونية	المطبوعة والإلكترونية	المطبوعة	الإلكترونية	المطبوعة والإلكترونية	المطبوعة	الإلكترونية	المطبوعة والإلكترونية
المتكررة	-	-	٢٩	-	-	١٦	-	-	١٨
غير المتكررة	-	-	٤٣	-	-	٥٢	-	-	٤٤
المجموع	-	-	٧٢	-	-	٦٨			٦٢

برنامج العمل

١٣-٣٨ سينفَّذ برنامج العمل وفقا للاستراتيجية المبينة بالتفصيل في إطار البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وسوف يُستفاد في إطار هذا البرنامج الفرعي من النتائج التي تحققت والدروس التي استُخلصت في فترات السنتين السابقة.

١٣-٣٩ وتخضع مهمة التوجيه التنفيذي والإدارة المتعلقة بالمركز لمسؤولية مكتب المديرة التنفيذية، في حين تتولى ثلاث شعب فنية تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية؛ وهذه الشعب هي شعبة البرامج القطرية وشعبة تنمية الأسواق وشعبة الأعمال والدعم المؤسسي. وتنجز شعبة دعم البرامج ما يلزم من الخدمات الإدارية واللوجستية وخدمات دعم البرامج.

١٣-٤٠ ويتولى مكتب المديرة التنفيذية القيادة الاستراتيجية فيما يتعلق بتطوير المركز وإدارته. إذ يقوم المكتب بقيادة وتنسيق برنامج عمل المركز ويضطلع بالمسؤولية عن الحوكمة، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر،

وتعبئة الموارد، والشراكات، والاتصالات، والمهام الرئيسية المتمثلة في التقييم والرصد وضمان النوعية. ويقوم المكتب بتمثيل المركز على المستوى التنفيذي أمام الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين.

١٣-٤١ وتضمن شعبة البرامج القطرية امتلاك البلدان زمام الأمور، واتساق وتأثير ما يمنحه المركز من معونة لصالح التجارة؛ وتنسق تدخلات المركز في البلدان مع أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية الرئيسيين؛ وتقوم بتطوير قدرات المركز بناء على احتياجات المتعاملين معه وأولويات خطته الاستراتيجية؛ وتعمل على تحقيق التآزر والاتساق في تنفيذ المشاريع والبرامج.

١٣-٤٢ وتقدم شعبة تنمية الأسواق إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خدمات رئيسية في مجال المعلومات التجارية، والنهج المتعلقة بالقطاعات الابتكارية والقيمة المضافة، وتوفير القيادة الرشيدة بشأن المواضيع المتصلة بالتجارة بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وستقوم الشعبة بتعزيز تقديم المعلومات التجارية والمعارف المتصلة بالأسواق؛ ومتابعة تطوير سلاسل الأنشطة المستدامة المضيفة للقيمة والنهج المتعلقة بتطوير القطاعات مع التركيز على توسيع الأثر الاجتماعي - الاقتصادي؛ ووضع برنامج متماسك لقطاع الخدمات؛ وتوفير القيادة الرشيدة بشأن المواضيع الأساسية المرتبطة باستراتيجية المركز العامة وتقديم المساعدة الفنية المتصلة بالتجارة.

١٣-٤٣ وتوفر شعبة الأعمال والدعم المؤسسي خدمات شاملة لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تعزيز المؤسسات مع القيام في الوقت نفسه بتهيئة بيئة أعمال مواتية. وتعمل الشعبة في تعاون وثيق مع مكاتب المركز الجغرافية/الإقليمية وخبراء تنمية الأسواق على كفالة أن تكون الحلول مناسبة ومتسقة. وستقوم الشعبة بتسهيل المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في عملية صنع السياسات بينما تعمل على تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، ومعالجة القضايا ذات الصلة بالتدابير غير الجمركية؛ وتحسين أداء مؤسسات دعم التجارة والاستثمار لتقديم خدمات دعم الأعمال التجارية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما المملوكة منها للنساء، للاتصال بسلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية، والمساهمة في تدويلها.

١٣-٤٤ وتضطلع شعبة دعم البرامج بالمسؤولية عن تقديم المساعدة على إدارة برامج المركز بهدف ضمان فعالية وكفاءة إدارة واستخدام موارد المركز البشرية والمالية والمادية وغيرها من الموارد المتاحة لتنفيذ برنامج عمله. وستقوم الشعبة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بتعزيز الشراكات مع الشُعب التنفيذية لكفالة تنفيذها الفعال؛ وستواصل تحقيق المستوى الأمثل من الموارد والعمليات عبر المركز من خلال تنفيذ النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، أوموجا؛ والسعي إلى تعزيز إدارة شؤون موارد الموظفين من خلال إدخال تخطيط دينامي لتعاقب الموظفين ووضع وتطبيق قاعدة بيانات للمركز تتعلق بالمهارات وبروتوكولات للتطوير الوظيفي؛

والسعي إلى تعزيز وتبسيط الإدارة المالية وعمليات الميزانية من خلال زيادة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والسعي إلى اغتنام فرص الكفاءة، وتخفيض الازدواجية وتحسين التوقيت.

١٣-٤٥ ويسلم المركز بأن إشراك أصحاب المصلحة وبناء شراكات متينة ضروريان لتحقيق برنامج عمله وإنجاز النتائج الإنمائية ذات الصلة. ولذلك، يولي المركز اهتماما كبيرا للشراكات ويضطلع بأنشطة التعاون التقني بالتنسيق مع الهيئتين المؤسستين له، وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ومع مجموعة متنوعة من الوكالات من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء. وسيواصل المركز أداء دور نشط في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وسوف يسهم أيضا في أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق كمراقب لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكعضو في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة والعمل بشكل وثيق مع وكالات أخرى. وعلاوة على ذلك، سيستمر التعاون مع وكالات تقديم المعونة في إطار مبادرتي الإطار المتكامل المعزز والمعونة لصالح التجارة. وسيجري ترسيخ الشراكات القائمة مع الشركاء الحاليين ومقدمي برامج بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة، مثل أمانة الكومنولث، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الجمركي العالمي واللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية. وسيتم تعزيز التعاون المباشر مع وكالات التعاون التقني الثنائية، في تصميم الأنشطة الميدانية وتنفيذها. وسيقوم المركز أيضا بالاستفادة من النجاحات التي تحققت مؤخرا في تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، كمشترين وكشركاء يدعمون مبادرات المركز على حد سواء.

١٣-٤٦ وفيما يتعلق بقياس الأداء والخضوع للمساءلة أمام أصحاب المصلحة، سوف تظل نُهج الإدارة القائمة على النتائج من أولويات مركز التجارة الدولية في مجال تعزيز المساءلة. وقد عمل المركز منذ عام ٢٠١١، على وضع نظام متكامل للنتائج الإنمائية يربط نواتج ونتائج جميع مشاريع المساعدة التقنية بإطاره الاستراتيجي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، أتاح المركز المعلومات المتعلقة بالنتائج للجمهور على موقعه على الإنترنت. وبإمكان أصحاب المصلحة تقييم النتائج الفعلية والمقررة للمركز حسب المشروع والبلد. وفي عام ٢٠١٥، أعلن المركز عن بدء مشروعه المتعلق بالبوابة الجديدة التي تلتقط المعلومات طوال دورة حياة المشروع بأكملها وتسهل تخطيط النتائج الإنمائية وتتبعها على جميع المستويات. كما تتيح تحسين التخطيط والإدارة الماليين، إلى جانب التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأوموجا والتكامل معها. وسيواصل المركز خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، جهوده التي ترمي إلى تعزيز المساءلة، بما في ذلك عن طريق مواصلة تطوير جهوده المتعلقة بقياس الأثر. وفي هذا الصدد، سيتم وضع وتطبيق إطار لتقييم الأثر على نطاق المنظمة.

وسوف يشمل ذلك وضع نماذج منطقية ونظريات للتغيير لكل برنامج من برامجه، وإجراء دراسات استقصائية لتأثير الشركات، وتحسين تخطيط التأثير في جميع مراحل تطوير المشروع.

الجدول ١٣-٦

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة : تعزيز النمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية

		مقاييس الأداء		
الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٢-٢٠١٣
(أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي	'١' عدد المتعاملين من الذكور والإناث الذين يعبرون عن زيادة وعيهم بالتجارة الدولية نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف ١٧٥ ٠٠٠	-	-
		المقدر	-	-
		الفعلي		-
	'٢' عدد الحالات التي تم فيها تحسين السياسات و/أو الاستراتيجيات المتصلة بالتجارة بالمدخلات المقدمة من قطاع الأعمال نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف ١٥٠	-	-
		المقدر	-	-
		الفعلي		-
(ب) تحسين أداء مؤسسات دعم التجارة لصالح المؤسسات	عدد المؤسسات التي تبلغ عن تحسن أدائها التشغيلي والإداري نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف ٤٠٠	١٢٠	١٠٥
		المقدر	٢٠٠	١٣٩
		الفعلي		١٣٩
(ج) تحسين القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات	'١' عدد المؤسسات التي تبلغ عن تحسن قدرتها التنافسية الدولية نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف ١٠ ٠٠٠	-	-
		المقدر	-	-
		الفعلي		-
	'٢' النسبة المئوية للمؤسسات التي تملكها وتشغلها وتشرف عليها نساء والتي تبلغ عن تحسن قدرتها التنافسية الدولية نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف ٤٠ ٪	-	-
		المقدر	-	-
		الفعلي		-
	'٣' عدد المؤسسات التي أجرت صفقات تجارية دولية نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف ٤ ٠٠٠	١ ٦٠٠	١ ٥٠٦
		المقدر	١ ٦٠٠	١ ٢٧٩
		الفعلي		١ ٦٠٨
	'٤' النسبة المئوية للمؤسسات التي تملكها وتشغلها وتشرف عليها نساء والتي أجرت صفقات تجارية دولية نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف ٤٠ ٪	-	-
		المقدر	-	-
		الفعلي		-

العوامل الخارجية

١٣-٤٧ سيحقق البرنامج الفرعي أهدافه والإنجازات المتوقعة منه بافتراض ما يلي: (أ) استمرار المشاركة الكاملة والالتزام التام بالعمل مع المركز من جانب المجتمع الدولي والأطراف المعنية الأخرى؛ (ب) عدم وجود نقص كبير في المبالغ الفعلية المستلمة من مصادر خارجة عن الميزانية؛ (ج) بقاء القدرات السياسية والظروف الجغرافية في البلدان المتلقية مستقرة من أجل تنفيذ الأنشطة البرنامجية؛ (د) عدم حدوث تغير في ولايات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي لها تأثير في أعمال المركز؛ (هـ) عدم حدوث تدهور في البيئة المواتية في البلدان المستفيدة المتمثلة في السياسات الضريبية والمالية وغيرها من التدابير، بما في ذلك الهياكل الأساسية المادية.

النواتج

١٣-٤٨ ستنجز خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، النواتج التالية:

(أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

'١' تقديم الخدمات الفنية: للاجتماعات السنوية التي يعقدها الفريق الاستشاري المشترك (٤)؛ واجتماعات اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع للمركز (٤)؛

'٢' وثائق الهيئات التداولية: التقرير السنوي عن أنشطة المركز ومرفقاته (٢)؛ وتقارير الفريق الاستشاري المشترك (٢)؛ وتقارير اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع للمركز (٤)؛

(ب) أنشطة فنية أخرى (من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

'١' المنشورات المتكررة: المجلات (٨)؛ والكتب (٧)؛ والأوراق (٣٧)؛ والرسائل الإخبارية (١٣)؛

'٢' المنشورات غير المتكررة: الكتب (٧)؛ والأوراق (٣٧)؛ والرسائل الإخبارية (١)؛

'٣' المناسبات الخاصة (٧)؛

'٤' المواد التقنية المتاحة للمستعملين الخارجيين (قواعد البيانات والمواقع الشبكية) (٣٠)؛

(ج) التعاون التقني (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

'١' الخدمات الاستشارية: تقديم المساعدة والخدمات الاستشارية إلى المتعاملين مع المركز (زهاء ٤٠٠)، بناء على طلبهم، بشأن أي موضوع متخصص، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات. وتتصل هذه الخدمات بتقييم الاحتياجات، وتصميم مبادرات تغيير التعاون التقني أو صياغتها أو تنفيذها. وستتناول جميع الخدمات الاستشارية أحد مجالات التركيز الاستراتيجي الستة للمركز على الأقل؛

'٢' التدريب: الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل لنقل المهارات والمعارف المتعلقة بمواضيع مختارة تتصل بالتجارة (١ ٠٠٠ نشاط لصالح زهاء ٢٠ ٠٠٠ مشارك)؛

'٣' المشاريع الميدانية: ١٣٠ مشروعا ميدانيا على الصعد الوطني والإقليمي والأقاليمي.

الجدول ١٣-٧

الاحتياجات من الموارد (الميزانية الكاملة)

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

	الموارد		الوظائف	
الفئة	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧ قبل إعادة تقدير التكاليف	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧
الميزانية العادية				
الاحتياجات المتعلقة بالوظائف	٥٨ ٨٤٧,٤	٥٨ ٨٤٧,٤	١٦٠	١٦٠
الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف	١٤ ٥٥٠,٢	١٤ ٥٥٠,٢	–	–
المجموع الفرعي	٧٣ ٣٩٧,٦	٧٣ ٣٩٧,٦	١٦٠	١٦٠
الموارد الخارجة عن الميزانية	١٠٢ ٧٠٠,٠	١١٩ ٧٠٠,٠	٢٠	٢٠
المجموع	١٧٦ ٠٩٧,٦	١٩٣ ٠٩٧,٦	١٨٠	١٨٠

١٣-٤٩ يبلغ إجمالي الموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار هذا الباب، ٦٠٠ ٣٩٧ ٧٣ فرنك سويسري قبل إعادة تقدير التكاليف، وفقا لسعر الصرف الذي يبلغ ٠,٩٥٠ فرنك سويسري للدولار الواحد. وتشمل الاحتياجات الإجمالية المقترحة للباب ١٣ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما يلي: (أ) مبلغ ٤٠٠ ٨٤٧ ٥٨ فرنك سويسري، في إطار الموارد المتصلة بالوظائف، يخصص لوظائف عددها ١٦٠ وظيفة (٩١ من الفئة الفنية، و ٦٩ من فئة الخدمات العامة)؛ ومبلغ ٢٠٠ ٥٥٠ ١٤ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف) في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف لتغطية الاحتياجات التشغيلية للمركز.

١٣-٥٠ ويبلغ إجمالي الاحتياجات المقترحة لهذا الباب، كما هو مبين في الفقرة ١٣-٢٩ والجدول ١٣-٨ أعلاه، ٧٥ ٥٠١ ٧٠٠ فرنك سويسري (بعد إعادة تقدير التكاليف) لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قبل مراعاة الإيرادات المتنوعة البالغة ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري.

١٣-٥١ ومن المتوقع خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أن تصل الموارد من خارج الميزانية إلى مبلغ ١١٩ ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، تمثل زيادة بنسبة ١٧ في المائة عن الفترة المالية السابقة، وسيتم استخدامها لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

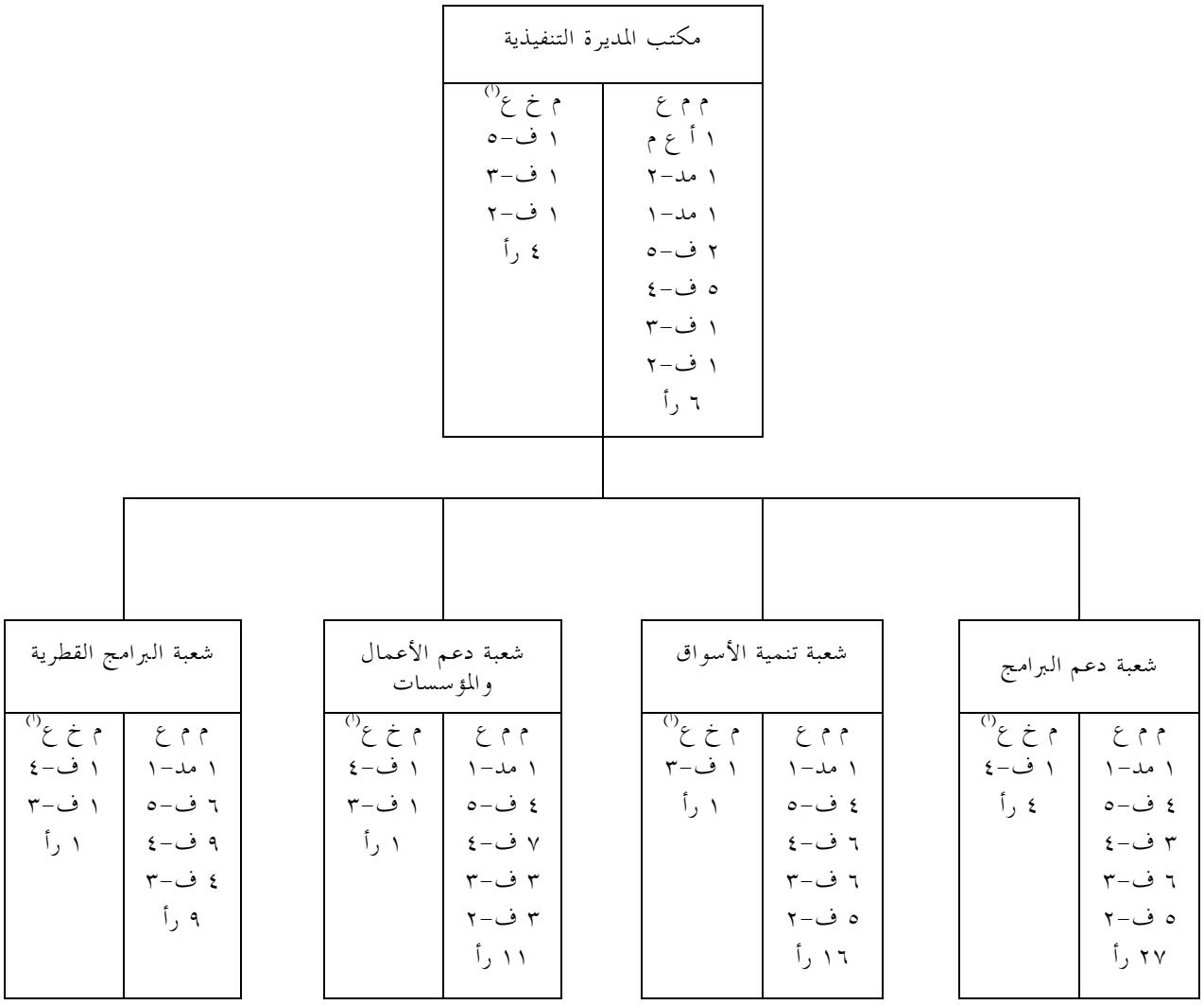

الاختصارات: م م ع: موارد الميزانية العادية؛ م خ ع: الموارد الخارجة عن الميزانية؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: فئة الخدمات العامة؛ رأ: الرتب الأخرى.

(أ) تموَّل تحت بند دعم البرامج.

المرفق الثاني

النواتج التي أُدرجت في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ولن تُنفذ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

A/68/6 (Sect.13)/Add.1

الفقرة ١٣-٣٦	الناتج	الكمية	سبب توقف التنفيذ
(ب) '٣'	لمحة عن الصحائف العادية	٢٠	سيستمر إدماج المعلومات المنتجة لهذه الصحائف في أداة خريطة المعايير على شبكة الإنترنت لكنها لن تحسب كنواتج منفصلة
(ب) '٣'	دليل مستعملي أدوات تحليل الأسواق	٤	سيستمر إنتاج هذه الأدوات كجزء من الخدمات الموجهة للمتعاملين لأدوات تحليل السوق التي يعدها المركز على شبكة الإنترنت ولكن لن تحسب بشكل منفصل
(ب) '٣'	نشرات الإدارة عن نوعية الصادرات	٢	يجري حاليا تنقيح الخطة البرنامجية ونظرية برنامج المركز لتغيير القيمة المضافة للتجارة كجزء من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. ويجري حاليا مراجعة النواتج المرتبطة بهذا البرنامج
(ب) '١'	الورقات المتعلقة بقطاع السوق	٢	سيتصدر برنامج النشر المنقح، الذي يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، منشور رئيسي عن القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيجري تصميم ورقات الأسواق/القطاعات خصيصا لكي تناسب زبائن محددين في سياق مشاريع محددة
(ب) '٨'	خدمة الرد على الاستفسارات	١	سيواصل المركز الرد على استفسارات المتعاملين معه المتعلقة بالتجارة، ولكن لن يحسب كل استفسار كناتج مستقل، تمشيا مع النهج ذي البعد الاستراتيجي الأوسع لصياغة النواتج
(ب) '١'	التقرير العالمي للتأهيل التجاري	١	سيتصدر برنامج النشر المنقح، الذي يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، منشور رئيسي عن القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
(ب) '٣'	المجموعة الإعلامية المتعلقة بالمنتدى العالمي لتنمية الصادرات	٢	سيتم إنتاج هذه المجموعة للمنتدى العالمي السنوي لتنمية الصادرات لكنها لن تحسب كناتج مستقل لمناسبة خاصة
(ب) '٣'	تقرير وقائع المنتدى العالمي لتنمية الصادرات	٢	سيتم إنتاج هذ التقرير للمنتدى العالمي السنوي لتنمية الصادرات لكنه لن يحسب كناتج مستقل لمناسبة خاصة
(ب) '٦'	منتدى البائعات والمعارض	٢	سيستمر هذا المنتدى كجزء من الاجتماع الخاص للمنتدى العالمي السنوي لتنمية الصادرات. لكنه لن يحسب كناتج منفصل
(ب) '٥'	المؤتمرات الصحفية	٦	سيواصل المركز استضافة المؤتمرات الصحفية لرفع مستوى الوعي بالقضايا الرئيسية المتعلقة بالقدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنمية المستدامة، ولكنها لن تحسب كنواتج فردية تمشيا مع النهج ذي البعد الاستراتيجي الأوسع لصياغة النواتج
(ب) '٥'	النشرات الصحفية	٦٠	سيواصل المركز إنتاج النشرات الصحفية لرفع مستوى الوعي بالقضايا الرئيسية المتعلقة بالقدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنمية المستدامة، ولكنها لن تحسب كنواتج فردية تمشيا مع النهج ذي البعد الاستراتيجي الأوسع

A/68/6 (Sect.13)/Add.1

الفقرة ١٣-٣٦	الناتج	الكمية	سبب توقف التنفيذ
			لصياغة النواتج
(ب) '٧'	دليل البن على الإنترنت	١	تم دمج هذا الدليل في موقع مركز التجارة الدولية على الإنترنت، تمشيا مع النهج ذي البعد الاستراتيجي الأوسع لصياغة النواتج، لكنه لن يحسب كناتج فردي
(ب) '٧'	دليل مصدري القطن على الإنترنت	١	تم دمج هذا الدليل في موقع مركز التجارة الدولية على الإنترنت، تمشيا مع النهج ذي البعد الاستراتيجي الأوسع لصياغة النواتج، لكنه لن يحسب كناتج فردي
(ب) '٧'	صنف الجلود	١	تم دمج هذا الدليل في موقع مركز التجارة الدولية على الإنترنت، تمشيا مع النهج ذي البعد الاستراتيجي الأوسع لصياغة النواتج، لكنه لن يحسب كناتج فردي
المجموع		١٠٥	

المرفق الثالث

موجز عن إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات غير المنفذة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
مجلس مراجعي الحسابات (**A/69/5**، (**Vol III**)) الفصل الثاني)	
أوصى المجلس بأن يُبلغ مركز التجارة الدولية بانتظام كلاً من الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بمستوى التمويل المتوقع اللازم في المستقبل لدعم التزامات نهاية الخدمة (الفقرة ١٤).	ترد التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في البيانات المالية لمركز التجارة الدولية التي تقدم إلى الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. واعتبارا من عام ٢٠١٦، سيجري إعداد البيانات المالية للمركز على أساس سنوي. ولقد أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٤/٦٨، توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بمواصلة نهج الدفع أولا بأول فيما يتصل بتمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وسيبدأ المركز في عام ٢٠١٦ تجميع المستحقات بحيث تعكس التكلفة الفعلية لاستحقاق التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين المموَّلين من الموارد الخارجة عن الميزانية.
أوصى المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية باستعراض ما إذا كانت المعدلات الحالية لدعم البرامج تتيح استرداد التكاليف الكاملة للمشاريع (الفقرة ١٩).	معدل تكاليف دعم البرامج التي ستُقيد هي مسألة سياسة عامة وتقع تحت سلطة المراقب المالي للأمم المتحدة. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، سيواصل المركز جهوده الرامية إلى مراجعة التكاليف المرتبطة بالمشاريع وتحديد تلك التي يمكن أن تخصَّص بصورة مباشرة.
أوصى المجلس بأن يقوم المركز بما يلي: (أ) مواصلة تطوير خطة مشروعه المتعلقة بمنهجية تقدير التكاليف، وتضمينها المراحل والنواتج الرئيسية لإتاحة الرصد الفعال للمشروع؛ (ب) إجراء تحليل دقيق للتكاليف الناجمة في الميزانية العادية للمركز تيسيراً لتقدير التكاليف الكاملة للمشاريع (الفقرة ٢١).	هناك مبادرات جارية لتحديد تكلفة النواتج والنتائج. ويتوقف جزء من هذا العمل على الوظائف المتاحة في نظام أوموجا الذي لن يُنشر في جنيف قبل حلول نهاية عام ٢٠١٥. وسيستخدم هيكل المشروع في نظام أوموجا للوقوف على التكاليف المباشرة على مستويي النواتج والأنشطة. وسيجري وضع منهجيات تكميلية وتطبيقات داعمة جديدة حيثما تقتضي الحاجة لتحسين بيان تكاليف المشروع كاملة.
أوصى المجلس مركز التجارة الدولية بأن يقدم المركز أدلة أدق عن عملية تقييم ثلاثة مرشحين [ضمن قاعدة بيانات الخبراء الاستشاريين] (الفقرة ٣٧).	يطبق المركز حاليا نفس مستوى التدقيق المؤسسي المطبق في الأمانة العامة للأمم المتحدة من حيث الرقابة على التقييم الإداري لثلاثة مرشحين. ورغم أن الضغط المتواصل لكفالة المساءلة الشخصية والمهنية للمديرين المكلفين بالتعيين، فإن المركز سيعدّل عمليته المستخدمة في تعيين الخبراء الاستشاريين لضمان الإعلان عن أسماء أي خبراء استشاريين محتملين نُظر في إمكانية تعيينهم و لم يُختاروا في نهاية المطاف، إلى جانب بيان الأسباب التي دعت إلى عدم

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	اختيارهم.
أوصى المجلس بأن يسعى المركز إلى ضمان النوعية في تقييمات أداء الخبراء الاستشاريين (الفقرة ٤٠).	سيطبق المركز في المستقبل أداة إلكترونية جديدة لتقييم أداء الخبراء الاستشاريين تتضمن عنصرا لضمان النوعية.
مجلس مراجعي الحسابات (**A/67/5**،(**Vol III**) الفصل الثاني)	
أوصى المجلس بأن يستعرض المركز منهجية قيد تكاليف دعم البرامج ويكفل قيد كامل تكاليف الموظفين على جميع المشاريع (الفقرة ٣١).	تم تحديد تكاليف دعم البرامج لتغطية جميع التكاليف الإدارية، بما في ذلك تكاليف الموظفين، المتصلة بتنفيذ/إدارة المشاريع. ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٣٥ على معدل النسبة المئوية. ويطبق حاليا العنصر المسؤول عن خصم نسبته ٨ في المائة لاستحقاقات منحة الإعادة إلى الوطن على جميع صناديق التعاون التقني. وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٤/٦٨، على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بمواصلة اتباع نهج دفع الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أولاً بأول في الوقت الحاضر. ويحذو المركز حذو الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يخص الموظفين المموَّلين من الموارد الخارجة عن الميزانية.
أوصى المجلس بأن يقوم المركز بما يلي: (أ) عند الإبلاغ عن مؤشراته المتعلقة بالإنجاز، توفير التعليقات المصاحبة والبيانات التي توضح عدد الكيانات التي تبلغ عن إدخال تحسينات تعزى إلى مركز التجارة الدولية والتي يوجد مقرها في البلدان ذات الأولوية أو أقل البلدان نموا؛ (ب) دمج مؤشراته المختارة المتعلقة بالأداء في التقارير التجميعية المنشورة عن التقييم الدوري المفصل للبرامج، لتوفير رؤية وتأكيد أعمق على وجود تحسينات وعزوها إلى مساهمة مركز التجارة الدولية (الفقرة ٥٩).	أنشأ المركز بوابة إلكترونية للاطلاع على بيانات عن مؤشراته المتعلقة بالإنجاز وما يتصل بذلك من بيانات عن النتائج الإنمائية. ويجري تنظيم البيانات على نحو يتيح عزو التدابير الفعلية المتعلقة بمؤشرات الإنجاز إلى المشاريع والبلدان التي ينشط فيها المركز، ومنها البلدان ذات الأولوية. ويتيح ذلك اطلاعا مفتوحا وتاما على البيانات المتعلقة بنتائج المركز، بما في ذلك بيانات البلدان ذات الأولوية. وإضافة إلى ذلك، أُولي اهتمام خاص بتقديم نتائج المركز الإنمائية في أقل البلدان نموا، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغيرها من البلدان ذات الأولوية بطريقة أكثر وضوحاً في البيان الذي يسهم به المركز في تقرير الأداء البرنامجي المؤقت للأمم المتحدة المقدم عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعتزم المركز أيضاً الاستفادة من وظيفة التقييم في تقييم الأداء المتصل بمؤشرات الإنجاز من خلال التقارير التجميعية المنشورة.
أوصى المجلس أيضا بأن يتشاور المركز مع أصحاب المصلحة وغيرهم من وكالات تشجيع التجارة لكفالة تنسيق إعداد التقارير، وجعل الأعباء التي تنطوي عليها متطلباتها الخاصة قابلة للاستدامة (الفقرة ٦٠).	عقد المركز حلقة دراسية للبحث عن إطار مشترك لتقييم الأثر في مبادرة المعونة لصالح التجارة. وفي متابعة لذلك، سينسق المركز مع جهاته المانحة لبحث مواءمة أفضل لمتطلبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة. ولقد اشترك المركز في استضافة الاجتماع السنوي للجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع الذي عقد في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويعمل المركز على تنفيذ معيار المبادرة

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	الدولية للشفافية في المعونة. وفي عام ٢٠١٤، بدأ المركز سلسلة من الحوارات مع أصحاب المصلحة والخبراء الأكاديميين لبناء نهج أفضل من أجل فهم الأثر. وانضم المركز إلى لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع، بما في ذلك فريقها العامل بشأن قياس النتائج. ويعمل المركز على تنفيذ معيار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. إضافة إلى هذه التعهدات، يعمل المركز على تبسيط معايير إعداد التقارير إلى مجتمع مبادرة المعونة لصالح التجارة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنتدى أصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً. وعقد المركز مؤخرا حلقة دراسية تناولت البحث عن إطار مشترك لتقييم الأثر في مبادرة المعونة لصالح التجارة. وفي متابعة لذلك، سينسق المركز مع جهاته المانحة لبحث مواءمة أفضل لمتطلبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة. وانضم المركز إلى لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع، بما في ذلك فريقها العامل بشأن قياس النتائج. واستضاف المركز اجتماعها السنوي في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويعمل المركز على تنفيذ معيار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.
كرر المجلس توصيته بإقامة صلة بين الإنجازات والموارد المخصصة، واستخدام البيانات المتعلقة بضعف الإنجاز لإرشاد عملية إعادة تخصيص الأموال (الفقرة ٦٥).	نفذ مشروع نموذجي لتحديد تكاليف الوحدة لبعض أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وتم الانتهاء من المشروع وشمل ١٦ في المائة من نفقات المساعدة التقنية التي أنتجت بيانات عن تغير تكاليف النواتج يجري إدراجها في قرارات التخطيط مستقبلا. أرجأ المركز التنفيذ الكامل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وشرع المركز في إجراء استعراضات أداء فصلية لجميع مكونات حافظة المساعدة التقنية. وقُلِّصت ميزانيات المشاريع الضعيفة الأداء، وأتاح ذلك تحرير موارد خُصِّصت للمشاريع الأقدر على استخدامها.
مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة حسابات مشروع ممول من الجهات المانحة ينفذه مركز التجارة الدولية في كوت ديفوار ينبغي أن يضمن المركز وضع ترتيبات مناسبة من أجل إجراء تقييم لهذا المشروع وفقا لسياسته (التوصية ١).	بما أن دينامية المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة آخذة في التطور، وتمشيا مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونات وبرنامج عمل أكرا، سيدمج المزيد والمزيد من برامج المساعدة الإنمائية المتكاملة (التي وضعتها العديد من الوكالات ونفذتها) من أجل تحقيق آثار ملموسة. وبرنامج دعم التجارة والتكامل الإقليمي في كوت ديفوار أحد هذه البرامج. وترى إدارة المركز أن التقييم العام لهذا البرنامج الذي من المقرر أن يجريه الاتحاد الأوروبي قريبا سوف يكون أكثر

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	فائدة لجميع أصحاب المصلحة (بما في ذلك المركز نفسه) عوضا عن تقييم قائم بذاته للمركز. فمن الناحية الأساسية، سيكون إجراء تقييم متكامل أنسب لبرنامج متكامل مقابل عملية مستقلة بذاتها يمكن أن تلقي بنظرة غير مباشرة على أداء المنظمة.
مراجعة إدارة الموارد البشرية في مركز التجارة الدولية	
ينبغي للمركز في عام ٢٠١٤ أن يضع "استراتيجيته للأفراد العاملين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦" بصيغتها النهائية وأن يوافق عليها، وينبغي أن يتضمن ذلك خطوط الأساس والأهداف المحددة في هذه الاستراتيجية (التوصية ٣)	تأخر النشر لتمكين الوثيقة من التعبير بشكل أفضل عن الأولويات التنظيمية المبينة في الخطة الاستراتيجية الجديدة للمركز للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ (نشرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).
ينبغي أن يقدم المركز إلى المراقب المالي للأمم المتحدة المدفوعات الزائدة للموظفين من أجل إعانات الإيجار، بمبلغ قدره ٥٠٠ ٩٠ دولار، وذلك بسبب تفسير غير صحيح لمستحقات إعانة الإيجار، والتماس المشورة المناسبة وتنفيذها في هذا الشأن فيما يتعلق بالأوامر الإدارية بشأن استرداد المدفوعات الزائدة إلى الموظفين (ST/AI/20091). (التوصية ٥).	أُنجز. وطُلب إلى الموظفين الذين تلقوا مدفوعات زائدة تسديد المبالغ. ولقد امتثل الجميع إلا موظف واحد. واتخذ إجراء الشطب، عقب استشارة المراقب المالي، للأشخاص الذين رفضوا التسديد. وإجراء استرداد المبلغ من الموظف المتبقي جار.
مراجعة إدارة المشاريع في مركز التجارة الدولية	
ينبغي أن يكفل المركز ورؤساء الأقسام تقديم تقارير ختامية قبل أن تقفل المشاريع ماليا (التوصية ٣)	في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أجرى المركز استعراضا لدورة المشاريع. وبحث الاستعراض مرحلة إقفال دورة المشاريع. وبقضي التنظيم الحالي بأن جميع مديري المشاريع يجب أن يقدموا تقارير ختامية بشأن مشروع كل منهم في موعد لا يتجاوز شهرا بعد أن أقفل المشروع من الناحية التشغيلية.
مراجعة حسابات صندوق هولندا الاستئماني التابع لمركز التجارة الدولية، المرحلة الثانية من المشروع الثاني المموَّل من صندوق هولندا الاستئماني بشأن "بناء القدرة التنافسية المستدامة للمصدرين في قطاع البن في أوغندا"	
ينبغي أن يصوغ المركز إجراء على صعيد المركز من أجل تقييم شركائه المُنفذين واختيارهم وتقييم أدائهم، بما في ذلك إنشاء آلية لتبادل المعلومات عن أداء الشركاء داخل المركز (التوصية ٢).	يجري اختبار نهج اختيار الشركاء التنفيذيين في المشاريع النموذجية. ولقد طلب المركز تمديدا للمهلة حتى نهاية الفصل الأول من عام ٢٠١٥ لإعادة مواءمة المرحلة التجريبية مع الإطار الزمني للمرحلة الاستهلالية للمشاريع والبرامج الجديدة الأوسع نطاقاً.